كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET SOCIALES

تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير ندوة دولية حول:

"أنظمة الرقابة والتقييم :"أية آفاق لترسيخ الحكامة الجيدة في مجال تدبير الشأن العام؟"

يومي 20 و21 نونبر 2015.

بأكادير

أرضية الندوة:

تتشكل أنظمة الرقابة والتقييم من مجموعة من القواعد والمساطر والممارسات التي تعتبر دعامة أساسية للحكامة الجيدة للتدبير العمومي، ويتعلق الأمر بمجموعة من الآليات التي تندرج ضمن انشغالات الفاعلين الوطنيين والدوليين. فللحاجة الملحة لتوسيع اختصاصات أجهزة الرقابة والتقييم، تنبني على اعتبارات مرتبطة بالوظائف الجديدة للدولة في سياق يتسم بمجموعة من الإكراهات (قلة الموارد و الاختيارات السياسية اللاعقلانية وتنامي الممارسات المنافية لأخلاقيات المرفق العام، إلخ....) وبمجموعة من الفرص التي يمكن استغلالها والاستفادة منها(جلب الاستثمارات الأجنبية، الاندماج الجهوي.....)

لقد تم وضع وتطوير وملاءمة أنظمة الرقابة في الدول المتقدمة بشكل ساعد على بناء منظومة للنزاهة مشكلة من القطاعات والمؤسسات المعنية بمحاربة الفساد وقائمة على أساس العقلانية والنجاعة والفاعلية والفعالية والشفافية في تدبير المرافق العمومية.

أما فيما يخص المغرب، فقد قامت السلطات العمومية بصياغة ووضع آليات للرقابة السياسية والإدارية والقضائية تطورت بشكل تدريجي مع تطور الواقع السياسي والاقتصادي. غير أن هذه الآليات التي تم التنصيص عليها في مختلف النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية، لم تحقق الفعالية والفاعلية المتوخاة نظرا لتفشي مجموعة من الممارسات المنافية لأخلاقيات المرافق العامة والتي أثرت سلبا على طرق التدبير العمومي. وهي الوضعية التي شخصها التقرير الصادر عن البنك العالمي سنة 1995 حول الإدارة العمومية.

و قد نهج المغرب خلال العشرين سنة الأخيرة، وتحت ضغط العوامل الداخلية (المعارضة السياسية والمجتمع المدني ...) والعوامل الخارجية (توجيهات المؤسسات الدولية ...) سياسة إرادية في مجال الإصلاح من أجل عقلنة طرق التدبير العمومي وتقوية الحكامة الجيدة. غير أن هذا الهدف يصعب تحقيقه خارج إطار تحديث أنظمة الرقابة والتقييم الرامية إلى تحقيق الشفافية في تدبير الشأن العام والذي وضعت الوثيقة الدستورية الجديدة مرتكزاته.

بناء على ما تقدم، فللهدف من تنظيم هذا الملتقى العلمي هو فتح نقاش واسع حول:

- ✓ التجارب الدولية في مجال الرقابة والتقييم وعلاقتها بمحاربة الممارسات المنافية لأخلاقيات المرفق العام؛
- ✓ العوامل التفسيرية لعدم فعالية آليات الرقابة السياسية والإدارية والقضائية لطرق التدبير العمومي؛
- ✓ آفاق وضع استراتيجية مندمجة وشاملة للحكامة الجيدة.

إن هذه الندوة ترمي إلى معالجة المواضيع التالية، مع إمكانية اقتراح مواضيع أخرى تندرج في المحاور المحددة:

المحور الأول: الإطار النظري لآليات الرقابة والتقييم

1 -الإطار المفاهيمي لأنظمة الرقابة والتقييم

2 -الرقابة والتقييم: أية طرق لقيادة التغيير في مؤسسات الدولة؟

3 --المرتكزات الدستورية للآليات المتعلقة بالرقابة والتقييم: دراسة مقارنة؟

4 --المرتكزات التشريعية والتنظيمية للآليات المتعلقة بالرقابة والتقييم في المغرب: مقاربة نقدية.

المحور الثاني: الرقابة الداخلية وآفاق الحكامة الجيدة للمنظمات العمومية

1. **المفتشيات العامة للوزارات وإشكالية فعالية الرقابة الداخلية**
2. **المفتشية العامة لإدارة التراب الوطني وآفاق الحكامة الجيدة للمنظمات العمومية**
3. **المفتشية العامة للمالية ومسؤولية الرقابة الداخلية: أية مقاربة من أجل النجاعة؟**
4. **الرقابة الداخلية وآفاق الحكامة الجيدة للمقاولات العمومية: دراسة حالة**

المحور الثالث: آفاق أنظمة الرقابة السياسية والقضائية

1. **آليات الرقابة البرلمانية على مالية الدولة: دراسة حالة لجان التقصي.**
2. **آليات الرقابة القضائية ورهانات الحكامة الجيدة: دراسة حالة.**
3. **آليات رقابة و تقييم التعليم العالي: دراسة حالة الجامعات.**
4. **رقابة الجماعات الترابية: أي دور وأية مسؤولية للمجالس الجهوية للحسابات؟**
5. **آليات رقابة وتقييم السياسات العمومية القطاعية: دراسة حالة قطاع الصحة.**

المحور الرابع : المؤسسات الدستورية للحكامة: أية استراتيجية لمحاربة الممارسات المنافية لأخلاقيات المرفق العام ؟

1. **الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومسؤولية محاربة الممارسات المنافية لأخلاقيات المرفق العام**
2. **مجلس المنافسة والمسؤوليات الجديدة في مجال ضبط السوق.**

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مقاربة تحليلية للتقارير السنوية.

من أجل مناقشة مختلف المواضيع المشار إليها أعلاه ومواضيع أخرى مرتبطة بها، وفي إطار مساءلة الإطارات المرجعية لآليات الرقابة والتقييم، وكذا مختلف مستويات المسؤولية الإدارية والقضائية والسياسية، يسعى منظمو الندوة العلمية إلى جعل المناسبة ملتقى للباحثين والممارسين المغاربة والأجانب، بهدف التفكير الجماعي في أحسن الطرق وأفضلها من أجل تحديث وعقلنة طرق التدبير العمومي.

معايير تقديم وتقييم وقبول المقالات:

- **إحالة الملخصات (500 كلمة) و المقالات (بدون إسم الكاتب) لعضوين من اللجنة العلمية لقراءتها وتقييمها.**
- **يمكن للجنة التنسيق طلب رأي ثالث في حالة عدم صدور رأي موحد بين العضوين السابقين.**
- **يمكن للجنة العلمية:**
  - ✓ قبول المقال دون اقتراح أيّ تعديلات
  - ✓ قبول المقال مع تعديلات بسيطة
  - ✓ قبول المقال مع تعديلات جوهرية
  - ✓ عدم قبول المقال
- **التقييم يتم على أساس:**
  - ✓ نجاعة المقاربة المعتمدة
  - ✓ احترام المعايير العلمية
  - ✓ دقة الأدلة والبراهين المعتمدة
  - ✓ وضوح على مستوى الشكل والمضمون
  - ✓ هيكلة متوازنة لمضامين المقال
- **القواعد الواجب الالتزام بها:**
  - ✓ إرفاق المقال بملخص من 250 كلمة تحدد في إطاره أهمية الموضوع الذي تم اختياره والسياق الذي يندرج فيه والإشكالية المطروحة والأهداف المتوخاة والمنهجية المعتمدة.
  - ✓ الكاتب مطالب بإرسال نسخة إلكترونية (Format word) ويشير في الصفحة الأولى إلى الإسم الكامل والصفة والانتماء المؤسساتي والعنوان الإلكتروني.
- **يكتب النص بالشكل التالي:**

–Type de police: Pour les communications en arabe: Style: TraditionalArabic. Pour les communications en français: Style: Times New Roman .

–Taille de police du texte: 12 pour les communications en français. 14 pour les communications en arabe .

–Taille de police des notes de bas de page: 10 pour les communications en français; 12 pour les communications en arabe

- **المقال في حدود 12 صفحة بما فيها لائحة المراجع حسب الترتيب الأبجدي.**

الجدولة الزمنية:

الإعلان عن الندوة	**31 مارس 2015**
تلقي الملخصات(500 كلمة)	**30 أبريل 2015**
جواب اللجنة العلمية	**30 ماي 2015**
تلقي النسخة الأولى من المقال	**31 يوليوز 2015**
إرسال ملاحظات اللجنة العلمية	**15 شتنبر 2015**
تلقي النسخة النهائية للمقال و تأكيد المشاركة في الندوة	**30 أكتوبر 2015**
تاريخ ومكان الندوة	**20 و 21 نونبر 2015/أكادير- المغرب**
النشر	**يحدد التاريخ لاحقا**

- **ترسل الملخصات والمقالات إلى العنوانين التاليين:**
  colloque.sce.fsjes@uiz.ac.ma
  colloque.errami2015@gmail.com

- **يتحمل المشاركون تكاليف السفر فقط.**
- **لجنة تنسيق أشغال الندوة:**
  - الحسين الرامي
  - رضا الفلاح
  - عبد القادر الخاضري
  - محمد المجني